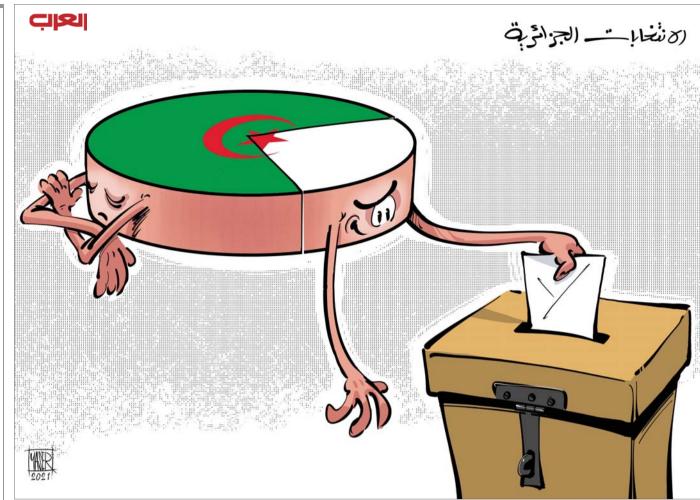
احترسوا القطار الليبي



هل قرر تبون تسليم بلاده إلى محور الإسلام السياسى؟

الحبيب الأسود كاتب تونسي

> النظام الجزائري الأبواب والنوافذ جميعا لقوى الإسلام السياسي كي تفوز في الانتخابات البرلمانية سواء عن طريق القوائم الحزيبة أو من خلال "الإخوان" المستقلين، فيما يكاد التنافس ينحصر بينها وبين القوائم المستقلة، بعد أن قاطعت الأحزاب العلمانية والعلمانية واليسارية العريقة الاستحقاق. واستعملت السلطة قوتها في استبعاد الكثير من الشخصيات الوطنية بزعم فتح المجال أمام الشبباب والجامعيين، وجعلت من القانون الانتخابي الجديد سيفا مسلّطا على التوازنات المجتمعية والسياسية السابقة، بدعوى محاربة المال الفاسد، وهي عبارة فضفاضة تستهدف الكثير من أصحاب الوحاهة الاجتماعية والنفوذ الاقتصادي.

قد يكون من السابق لأوانه القول ان الرئيس عبدالمجيد تبون يسعى إلى إهداء الجزائر للإسلاميين، ولكن الكثير

منذ أيام، كان لقاء تبون مع قناة الجزيرة" القطرية كافيا ليعلن من خلاله عن إعادة فتح مكتبها بالجزائر بعد 20 عاما من الغلق، والموضوع لا يتعلق بقرار مزاجي، وإنما هو جزء من التحول الحاصل في رؤية النظام المستقبلية المراهنة على المحور القطري التركى الإخواني وما يمكن أن يشكله من دعم له في التصدي للحراك الشعبي الداخلي الذي يتعرض للقمع الرسمي بمساندة واضحة من الإسلاميين. وإذا كان هناك من يعتقد أن الدوحة وأنقرة قد

غيرتا مواقفهما من الإسلام السياسي، فإن الحقيقة غير ذلك، والتكتيكات المعتمدة من قبلهما لتهدئة الخصومة مع مصر ودول الخليج، لا تعني التخلي عن العلاقة التي تبقىٰ بأبعادها الاستراتيجية جزءا أصيلا من هوية النظامين التركى والقطري وخططهما العملية للتمدد في المنطقة ضمن حرب النفوذ التي تريانً أنهما لا تستطبعان خوضها من خارج المشروع الإخواني . بتفرعاته المختلفة. وبأسلوب طفولي يرد تبون على

التوتر الصامت مع فرنسا بالاندفاع الكلي نحو تركيا التي قال إنها استثمرت 5 مليّارات دولار في بلاده في محاولة للغمز من قناة الدول العربية الثرية، رغم أن بلاده لا تقل عنها ثراء، ولكنه ثراء خاضع لسيطرة الفاسدين ممن حولوه إلى مصالحهم الخاصة بدل أن يستفيد منه عموم الشعب. والأسبوع الماضي صدقت الجزائر على اتفاقية النقل البحري مع أنقرة، والتي كانت معلقة منذ سنة 1998، كما وصل التعاون مع نظام أردوغان إلى أعلى مراتبه، وهو ما يخدم مصالح الأتراك في رؤيتهم الاستراتيجية لشمال أفريقيا، ولاسي لدول الساحل والصحراء حيث يدور الصراع الحاد علىٰ النفوذ، وحيث تعتمد أنقرة على مشروعها الإسلاموي في تحربك الجماعات الدبنية بالشبغار الذي يجد هوى لديها وهو محاربة النفوذ الاستعماري الفرنسي والذي يقول الإسلاميون إنه الوحيد الذي يتصدى لمشروعهم من خلال بعده الثقافي العلماني، وهو ما يمكن أن نلاحظه في دول مثلّ مالى وتشاد وبوركينا فاسو،

وحتى في تونس والجزائر ذاتها. وعندما تحدث تبون عن ليبيا كان يتبنى وجهة النظر التركية، بل وأكد أنه

1



كانت كلمات تبون تحمل رسالة لمصر، عندما أوضح "لما قلنا خطا أحمر، حقيقة كان خطا أحمر، فوصلت الرسالة ولم يتم احتلال طرابلس". بالنسبة إليه يعتبر تحرير طرابلس من المبلسسات المسلحة احتلالا لا تحريرا، واستعماله لمفردة الخط الأحمر، كان ردا على اعتبار الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي منطقتي سرت والجفرة خطا أحمر، وكأن الأمر يتعلق بحرب نفوذ في ليبيا بين الدولتين المجاورتين لها غربا وشرقا.

داخلية يحاول أن يستعيض

عنها بالسند الإخوانى

سيطرة تركيا على الغرب الليبي أمرا

ربما كان الرئيس تبون قد رأى في تسليم أنقرة لبلاده قرميط بونويرة مسؤول مكتب قائد أركان الجيش الوطنى الشعبى الراحل الفريق أحمد قايد صالح، بعد اتصال هاتفي بينه ونظيره التركي، هدية جيدة، وُلكن الأهم من ذلك، أنه بات مقتنعا بأن تركيا وقطر يمكن أن تمثلا غطاء جيدا لعلاقاته مع قوى الإسلام السياسي في بلاده، والتى يريد أن يعتمد عليها في استقرار حكمه، وفي قمع الحراك الشعبى المتهم من قبل الإُخوان بأنه أصبح خاضعا للتيار العلماني. وترى السلطات في هذا الاتهام خدّمة مجانية لإقناع عموم الشعب بها في ظل حالة الهوس الديني المهيمنة على المنطقة ككل، فيما استفاد الإسلاميون من قرار الأحزاب العلمانية والليبرالية واليسارية كجبهة القوى

الاشتراكية (يسار)، وهو أقدم حزب

كان مستعدا للتدخل في الصراع القائم سياسي معارض في البلاد، وغريمها التاريخي المجلس الوطني للتجمع من هناك قبل أن يتدخل أردوغان بقواته أحل الثقَّافة والديمقراطية (ليبرالي) ومرتزقته لمنع ما نعته بسقوط طرابلس وحزب العمال (يسار) والحركة في أيادي المرتزقة، في إشارة إلى الجيش الديمقراطية الاحتماعية، بمقاطعة الوطني. وهذا التصريح لا يعني فقط الانتخابات، للنزول إليها بكل ثقلهم من موقفا من قوات خليفة حفتر، وإنما من أجل الفوز بأكبر عدد ممكن من مقاعد المحور الذي كان يدعمه في تلك الحرب، مجلس الشبعب الوطنى البالغ عددها وعلى رأسه مصر التي لا تزال تمثل عقدة تاريخية للنظام الجزائري، بسبب صراع الأدوار في المنطقة، رغم العلاقات الودية من الشبعبين، فقد كان الهمّ الأول للنظام الجزائري في ليبيا هو عدم وصول قوة حليفة للقاهرة إلى طرابلس، فيما يرى

كما أن النظام الجزائري يجد في موقف الإسلاميين ومحورهم الإقليمي من ملف الصحراء المغربية سندا له في ظل استمرار مراهنته على جبهة البوليساريو الانفصالية، ولاسيما أن هذه القضية تحولت إلى مسألة وظيفية لا يقبل التنازل عنها، رغم ما تمثله من إنهاك لبلاده وللمنطقة، ومن عرقلة تامة لمُشاريع التنمية في الفضاء المغاربي، ومن تأبيد للنزاع مع المغرب يلقى بظلاله علىٰ بقية دول الجوار. ولعل التوتر الصامت في العلاقات

مع باريس خلال الفترة الماضية، والذي أدى إلىٰ تأجيل زيارتي الوزير الأول ووزير الخارجية الفرنسيين إلى الجزائر، كان بالأساس نتاجا لموقف باريس الداعم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، وهو ما ترفضه الجزائر، ومستعدة للإبقاء على قطيعتها مع جارتها الغربية إلى ما لا نهابة. فصناعة العدو الخارجي وخاصة عندما يكون جارا، يبقىٰ أفضل الوسائل التى يستعملها النظام للالتفاف حول المؤسسة العسكرية ولليقاء في الحكم، ولو من خلال التناسل من داخله باسم تغييرات لا تحدث علىٰ أرض الواقع. وقد يكون التحذير المصطنع من قبل تبون في مقابلته مع صحيفة "لوبوان" الفرنسية من اعتداء مغربي على بلاده، أفضل ما بمكن الاستناد إلَّيه في تحديد معني الفزَّاعة التي تطلق مع كل حالة اختناق داخلى وخاصة من الناحيتين الاقتصادية

يخوض الجزائريون الانتخابات التشريعية، فيما يراهن النظام على نسبة المشاركة الشعبية، لكن أغلب المؤشرات تؤكد أنها ستكون ضعيفة. وضعف الإقبال وإن كان سيصب في خدمة الإسلاميين، إلا أنه سيكشف عن ضعف حضورهم في الشارع، فيما يبقي النظام في حالة عزلة داخلية يحاول أن يستعيض عنها بالسند الإخواني داخليا وخارجيا. وهو سند لا يمكن الوثوق فيه كثيرا، لأنه يبحث عن الفرصة المناسبة للاستيلاء على الدولة، أو علىٰ الأقل تقاسم حكمها مع مؤسسة الجيش في شراكة هدفها التصدي للحراك الشعبى وتطلع الجزائريين إلى ديمقراطية حقيقية ليس من الجانب السياسي فحسب وإنما كذلك من الجانب الاجتماعي عبر منح الشعب فرصة الاستفادة من ثروات بلاده ومقدراتها.

محمد أبوالفضل

على غرار العبارة العربية الشهيرة التى كانت تطلقها بعض السيارات عند عودتها إلى الخلف لتنبيه المارة يتداول الليبيون الآن المضمون ذاته مع تحريفه قليلا لزوم السياق لتنبيه المواطنين والسياسيين بأن الأزمة التي شهدت انفراجة في بداية العام تعود إلى مكانها ويمكن أن تجرف معها الجميع، حيث يستخدمون كلمة القطار بدلا من السيارة كدليل على الخطورة الكبيرة التي تنطوي عليها العودة هذه المرة.

يعتقد ليبيون أن العشوائية الطاغية لن تسمح لبلدهم بتخطي التعقيدات التي تمر بها الأزمة، وما يوصف بالتهاوّن في التعامل معها من قبل البعض لن يمكّن أحدا من تنفيذ خارطة طريق رسمها اجتماع جنيف في فبراير الماضي وتمخض عن سلطة جديدة بشقيها الرئاسي والحكومي واصطحب معه تفاؤلا بأن المرحلة القاتمة جرى طي صفحاتها، وثمة مرحلة واعدة من الممكن البناء عليها. ما يحدث الآن من ارتباكات عديدة

يؤدي إلى عدم إجراء الانتخابات في موعدها، 24 ديسمبر المقبل، ويؤكد أن هناك دوائر تشجّع علىٰ عدم استمرار العملية السياسية في التقدم إلى الأمام وتريد تحقيق مصالحها من خلال الفوران الأمنى، في محاولة ترمي إلى إعادة إنتاج تجربة فايز السراج الذي شكل حكومة مؤقتة لمدة عام قابلة للتمديد لعام آخر، واستمرت نحو خمسة أعوام واستخدمت ذرائع مختلفة لإطالة الفترة الانتقالية، وتحايلت على الكثير من الخطوات القانونية السليمة، وتغذت على الاحتقان كوسيلة للاستمرار في

إذا لم تنتبه القوى الوطنية إلىٰ أن القطار الليبي يخرج عن قضبانه ستجد نفسها تعيش الدوامة التي حالت دون التوصل إلىٰ تسوية سياسية مبكرا، وأن التخبّط الحاصل في التعاطي مع توحيد المؤسسة العسكرية، والتلكؤ في خروج جميع المرتزقة، وعدم وقف التدخلات الخارجية بأنواعها، والتراخي في حسم الدور الذي تلعبه الميليشيات، كلها عوامل سوف تؤدي إلى تكرار مشاهد أدخلت البلاد في دوامة طويلة

بعتقد البعض أن الرهان قائم على مؤتمر برلين الثاني في الـ23 من يونيو الجاري كأمل وحيد لضبط المسارات الخاطئة، وأن المجتمع الدولى سيتدخل بجدية لمنع الانحرافات الراهنة. المجتمع الدولى استخدام الأدوات التي تمكنه من محاسبة القوى التي تعرقل حل الأزمة وتستفيد من استمرارها

حتى الآن لم نر تصوّرات واضحة للتعامل مع القوات التركية في ليبيا، وهي واحدة من الاختبارات الَّقوية أمام مؤتمر برلين الثاني، لأنه من الصعوبة إجراء انتخابات وتأمينها وتنفيذ نتائجها في ظل وجود ما يشبه الجيوش في طرابلس المدعومة من أنقرة، ومن الصعوبة الحديث عن استقرار فيما العصابات

> المسلحة لا تزال تمارس نفوذها في الأماكن التى تتمركز بها، بما يجعل السلطة مكبلة فى ممارسة مهامها. الخطورة أن عناوين الأزمة معروفة،

والضالعون فيها أسماؤهم تملأ وسائل الإعلام، ومن يقومون بمنع حلها ليسوا مجهولين، ومن الواجب أن يستهدفهم المجتمع الدولي بأدواته الصارمة . طالماً أنه قرر المضي في عملية التسوية

يرجع إلى الخلف السياسية حتى نهايتها، لأن الفشل سوف يكون من الصعوبة معالحته، حيث تتأكد عدم الجدية بما يسمح بكل من تلاعبوا أو يريدون التلاعب في الخفاء والعلن بتحقيق أهدافهم.

بدأ الحماس الذي أظهرته قوي متعددة لحل الأزمة يفتر، الأمر الذي يمنح الرافضين للعملية السياسية الحادة فرصة لوقفها، ويشجع المتربّصين بها على بذل المزيد من الجهود لضمان عدم إجراء الانتخابات أو الموافقة عليها في أجواء غير مواتية، تتمخض عن سلطة عرجاء تمثل عبئا أشد ضراوة من أي سلطة انتقالية أو مؤقتة.

الواقع أن التفاؤل الذي ساد خلال الشهرين الأولين من عمر السلطة التنفيذية الحالية أخذ يتلاشى مع التصريحات المتضاربة لحكومة الوحدة الوطنية بشئان المؤسسة العسكرية وملفات أخرى لا تقل حيوية، وزادت الفجوة بين عدد كبير من أعضاء الحكومة.

علاوة على السعى الحثيث لمعاحلة تطورات الأزمة من خلال منهج العلاقات العامة الذي يحدث ضجيجا سياسيا من دون أن يقدم نتيجة ملموسة يمكن الرهان عليها أو حتى يعطي أملا في إمكانية حدوث التغيير

تؤكد الجولات الخارجية الكثيفة التي يقوم بها كل من رئيس المجلس الرئّاسي محمد المنفي، ورئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة، أن مفاتيح الأزمة موجودة في حوزة قوى إقليمية ودولية، وهذا حق قد يراد به باطل لأن الدور الفاعل الذي تقوم به جهات خارجية لعب دورا مهمًا في عدم تفكيك الأزمة، لكن أيضا يصعب لهذا الدور أن ينجح وهو لا يملك أدواته الداخلية المؤثرة التي تحتاج إلىٰ حسم فى اتخاذ القرارات.

يشير تفسير عدم التركيز على الداخل إلى أن السلطة التنفيذية عاجزة عن التعامل مع القوى المحرضة والمحركة للكثير من التطورات، والذهاب إلى الخارج يوحى فقط بأن هناك نشاطا سياسيا بلا مردودات إيجابية حقيقية ويطيل عمر الأزمة ويعيد الدوران في حلقة مفرغة قادت إلى بقاء حكومة السراج المؤقتة أكثر مما يحب.

لن تلغى حملات العلاقات العامة وجود المشكّلات الداخلية أو تقضي عليها في زيارة أو أكثر، ولن تفلح في تحسين صورة السلطة التنفيذية لأن مرارة الواقع كافية لإفشال التحركات علىٰ أي مستوى ما لم تصطحب معها مقاربات عملية لتجاوز أخطاء متراكمة أدت إلى ارتفاع صوت جماعة الإخوان لتعطيل المسار السياسي وإدخاله في دوامات ودهاليز تعيد استنساخ تجربة مؤسسات عديدة مكاسب من استمرارها لأطول

ليس المقصود توجيه الاتهامات لقوى سياسية معيّنة في السلطة، لكن النتيجة التي ستتمخض عنها التوجهات الحالية للإخوان تقود إلىٰ فقدان الأمل في الحل وزيادة حدة التشوهات السياسية، وبالتالي التشاؤم في إجراء انتخابات تعدّ بأبا يمكن الخروج منه إلى مرحلة واعدة تنهى حقبة مريرة من عدم الاستقرار. لذلك من المهم أن يقوم المجتمعون في مؤتمر برلين 2 باتخاذ حزمة قرارات

تضبط مسار العملية السياسية برمتها، وتمنع التلاعب الذي تقوم به قوى ترى فائدة فى تعطيلها، وتمثل المخرجات الحيوية التى يقدمها المؤتمر بوصلة للتعرف علىٰ وجهة القطار الليبي، وهل يستطيع التحرك علئ قضبانه إلىٰ الأمام أم ينحرف ويعود إلى الخلف ويدهس

معه کل أصحاب النوايا الحسنة الذين حاولوا الأوضاع.